

هَذَا مِنَ الْبَيْتِ

عَلَى رَأْسِ مَنْ افْتَدَى
عَلَى آلِ الْبَيْتِ

دِرَاسَةٌ: أَثَرِيَّةٌ، مَنْهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ، فِي الرَّدِّ عَلَى حَسَنِ الصَّدْرِ
الْكَاطِمِيِّ الشَّيْعِيِّ، فِي كِتَابِهِ: «الرَّدُّ عَلَى الْوَهَابِيَّةِ» (ص 62)، وَكَذَا
فِي كِتَابِهِ: «الرَّدُّ عَلَى فِتَاوَى الْوَهَابِيَّةِ» (ص 74)، فِي اسْتِدْلَالِهِ: بِأَثَرِ
فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحَسَنِ، وَعَلَى صَحَّتِهِ، عَلَى تَشْيِيدِ الْقُبُورِ، وَالْبِنَاءِ
عَلَيْهَا، وَالتَّوَسُّلِ بِهَا، وَطَلَبِ الشَّفَاعَةِ مِنْهَا، وَزِيَارَتِهَا بِغَيْرِ
الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَذَا: اسْتَدْلَالُهُ بِأَثَارٍ أُخْرَى عَلَى نَشْرِ الشُّرْكِ
وَالْبِدْعِ، وَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهَا فِي وَقْتِهَا.

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَحِمَهُ



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

هَذِمِ الْبَيْتِ

عَلِ رَأْسِ مَنْ افْتَدَى
عَلِ آلِ الْبَيْتِ

دِرَاسَةٌ: أَثَرِيَّةٌ، مَنْهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ، فِي الرَّدِّ عَلَى حَسَنِ الصَّدْرِ
الْكَاطِمِيِّ الشَّيْعِيِّ، فِي كِتَابِهِ: «الرَّدُّ عَلَى الْوَهَابِيَّةِ» (ص 62)، وَكَذَا
فِي كِتَابِهِ: «الرَّدُّ عَلَى فَتَاوَى الْوَهَابِيَّةِ» (ص 74)، فِي اسْتِدْلَالِهِ: بِأَثَرِ
فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، وَعَلَى صِحَّتِهِ، عَلَى تَشْيِيدِ الْقُبُورِ، وَالْبِنَاءِ
عَلَيْهَا، وَالتَّوَسُّلِ بِهَا، وَطَلَبِ الشَّفَاعَةِ مِنْهَا، وَزِيَارَتِهَا بِغَيْرِ
الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَذَا: اسْتِدْلَالٌ بِأَثَارٍ أُخْرَى عَلَى نَشْرِ الشَّرْكِ
وَالْبِدْعِ، وَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهَا فِي وَفْتِهَا.

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَحِمَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نَعَمَ الْمُعِينُ
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْآثَارِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَحْلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِضُهَا بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا عَلَى أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: أَثَرُ عُمَرَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَّاسِ، وَهُوَ أَثَرٌ لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَأَنَّهُ مَعْلُولٌ فِي أَسَانِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

* وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبَرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِّي رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً. وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ، وَحُذَّاقِهِمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).^(١) اهـ

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ^(١)؛ فَيَعْمَلَ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فَقْهِيَّةٍ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ نَفْقِهِ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غُفْرًا.

انْظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَسَرُوا، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَسَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يُجَزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يُجَزِ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ
الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ
قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ
تَعَالَى، وَرَسُولَهُ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧
ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):
(وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا
حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي رحمته: فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ
لَا يَذَرِي لَاسْتِرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ
صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ حَيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ
عُذْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ يَبِينُ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ
مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ
يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هَدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»،
وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْإِنْتِصَارُ لِلْأَرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَا). ^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَويُّ الْهِنْدِيُّ رحمته الله: فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ يُرْشِدُ

إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ

بَيْنَ الصَّحِيحِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِعَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِعَيْرِهِ، فَيَحْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ الضَّعِيفِ

بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَى

تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِدَلِيلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ

شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ). ^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعُبُودِيَّةِ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَيُّ: ذَلِكَ الْعَالَمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧): (مَنْ أَرَادَ
الِإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ
غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُوَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ
الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى: أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ
مِنِّي هَذَا الْجُهِدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا
بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى تَضْعِيفٍ، قِصَّةٌ: مَوْتِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَبِسَبَبِ
مَوْتِهِ ضَرَبَتْ زَوْجَتُهُ: «الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ لِمُدَّةٍ سَنَةٍ فِي مَقْبَرَةِ الْبَقِيعِ»، وَهَذَا
التَّضْعِيفُ: عَلَى أُصُولِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، بِالنُّظَرِ فِي إِسْنَادِهَا، وَفِي مَتْنِهَا، وَأَنَّهُ
يَسْتَحِيلُ مِنْ آلِ الْبَيْتِ، أَنْ يَفْعَلُوا: هَذِهِ الْبِدْعَةُ الشَّنِيعَةُ.

♦ فَهَذَا لَا يُعْقَلُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، أَنْ يَفْعَلُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَّصِلُونَ
عَلَى التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، وَعَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي حَيَاتِهِمْ كُلِّهَا، فَهَذَا أَثَرٌ
مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ آلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣
ص ٢٣٨)؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ لِعَلَّةٍ فِيهِ، وَهِيَ الْإِخْتِلَافُ وَالِابْطِرَابُ، فَلَا يَصِحُّ عِنْدَهُ هَذَا
الْأَثَرُ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، وَأُصُولِ الْأَثَارِ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٣٨)، تَعْلِيلًا: (لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، ضَرَبَتْ أَمْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ^(١) عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رُفِعَتْ، فَسَمِعَتْ صَائِحًا،
يَقُولُ: أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا، فَأَجَابَهُ الْآخَرُ: بَلْ يَسُؤُوا فَاثْقَلُوا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

(١) الْقُبَّةُ: الْخَيْمَةُ، وَهِيَ بِضَمٍّ: «الْقَافِ»، وَالْجَمْعُ: قُبُبٌ وَقِبَابٌ، وَالْقُبَّةُ: مِنَ الْخِيَامِ، وَهِيَ بَيْتٌ صَغِيرٌ مُسْتَدِيرٌ.

* وَضَرَبَ الْقُبَّةَ: نَضَبَهَا، وَإِقَامَتَهَا عَلَى أَوْتَادٍ، مَضْرُوبَةٍ فِي الْأَرْضِ.

انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٠٠)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٧ ص ٤٦).

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ، وَلِهَذَا السَّبَبُ عَلَّقَهُ الْحَافِظُ
الْبُخَارِيُّ، فَلَا يَصِحُّ عِنْدَهُ، وَهُوَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ.

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْهَوَاتِفِ» (ص ١٠٥) مِنْ طَرِيقِ يُوْسُفَ بْنِ مُوسَى،
قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ ابْنِ خَالِدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: (لَمَّا مَاتَ الْحُسَيْنُ بْنُ
الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، اعْتَكَفَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ، عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ، ضَرَبَتْ
عَلَى قَبْرِهِ فُسْطَاطًا، فَكَانَتْ فِيهِ، فَلَمَّا مَضَتْ السَّنَةُ، قَلَعُوا الْفُسْطَاطَ، وَدَخَلَتِ الْمَدِينَةَ،
فَسَمِعُوا صَوْتًا مِنْ جَانِبِ الْبَقِيعِ: هَلْ وَجَدُوا مَا فَتَدُّوا؟ فَسَمِعَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ: بَلْ
يَسُؤُوا فَاَنْقَلَبُوا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، ابْنُ خَالِدٍ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَمْ يَتَرَجَمْ
لَهُ، فَلَا يُعْرَفُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْقُبُورِ» (ص ٢٣٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ»
(ج ٢ ص ٤٨٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، قَالَ:
(لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ، ضَرَبَتْ امْرَأَتُهُ عَلَى قَبْرِهِ فُسْطَاطًا^(١))، فَأَقَامَتْ عَلَيْهِ سَنَةً، ثُمَّ
انْصَرَفَتْ بَعْدُ، فَسَمِعُوا قَائِلًا، يَقُولُ: هَلْ وَجَدُوا مَا طَلَبُوا، فَأَجَابَهُ آخَرُ: بَلْ يَسُؤُوا
فَاَنْقَلَبُوا).

(١) الْفُسْطَاطُ: بِضَمٍّ: «الْفَاءُ»، وَهُوَ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ، وَخِيَمَةٌ عَظِيمَةٌ.

انْظُرْ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢ ص ٤٦).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ، لَمْ يَشْهَدْ هَذِهِ الْحَادِثَةَ، وَلَمْ يُدْرِكْهَا، وَقَدْ أَرْسَلَهَا، لِأَنَّهُ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ حَيَّانَ الرَّازِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(١)، وَلَهُ عَجَائِبُ فِي رِوَايَتِهِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» (ج ٢ ص ٥٨): (مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ: لَكِنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، يَأْتِي بِمَنَاكِيرَ كَثِيرَةٍ).

* وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ قُرْطٍ الْكُوفِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْحَافِظِ: لِذَلِكَ: اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ: أَحَادِيثُ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٨٧): (نُسِبَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، إِلَى سُوءِ الْحِفْظِ).

* وَمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ، يُدَلِّسُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْأَثَرِ^(٣).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ١٢٧)، و«الكاشف» للذهبي (ج ٣ ص ٣٥)، و«المغني» في الضعفاء» له (ج ٢ ص ٥٧٣)، و«العبر في خبر من عبر» له أيضًا (ج ١ ص ٣٥٦)، و«ديوان الضعفاء» له أيضًا (ص ٣٤٨).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١٩٦)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٢ ص ٥٨٦ و ٥٨٧)، و«الضعفاء» للعليني (ج ٢ ص ٧٨)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ١١٩).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٩٦٦)، و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» له (ص ١٥٥).

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «عِمَارَةِ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٦١): (الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ: كَانَ أَعْمَى، وَيُدَلَّسُ، فَلَا تَثْبُتُ الْقِصَّةُ، بِمَجْرَدِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٤٦٤): (مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ: كَانَ مُدَلَّسًا).

وَعَنْ ابْنِ فَضِيلٍ قَالَ: (كَانَ الْمُغِيرَةُ: يُدَلَّسُ).^(١)

* فَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمِعُوا صَوْتًا مِنْ جَانِبِ الْبَقِيعِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمِعُوا صَائِحًا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمِعُوا قَائِلًا».

* فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ، لِأَنَّهُمْ: زَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْأَصْوَاتَ، هِيَ هَوَاتِفُ الْجِنِّ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَمِنْ أَيْنَ يَسْمَعُونَ أَصْوَاتَ الْجِنِّ، وَهِيَ لَا تُسْمَعُ، وَمِنْ أَيْنَ جَاءَ الْجِنُّ، وَمَنِ الَّذِي سَمِعَ أَصْوَاتَهُمْ، فَهُمْ: مَجْهُولُونَ، وَهِيَ قِصَّةٌ مَجْهُولَةٌ، خَيَالِيَّةٌ.

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ ابْنِ خَالِدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُعْرَفُ.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ.

وَمَرَّةً، يَقُولُ: «لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ».

وَمَرَّةً، يَقُولُ: «لَمَّا مَاتَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ».

(١) أَنْزَلَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤٣٠).

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ.

* وَقَدْ اضْطُرَّ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ فِي سَنَدِهَا، وَمَتْنِهَا:

أَمَّا الْإِسْنَادُ: فَمَرَّةً، تُرَوَّى عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ ابْنِ خَالِدِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقُرَشِيِّ، فَهُوَ: مُرْسَلٌ عَنْهُ.

وَمَرَّةً: تُرَوَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، فَهُوَ: مُرْسَلٌ عَنْهُ.

* وَهَذَا اضْطِرَابٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا.

وَأَمَّا الْمَتْنُ: فَتَارَةٌ، يُقَالُ: «لَمَّا مَاتَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، اعْتَكَفَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً».

وَتَارَةٌ، يُقَالُ: «لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ، ضَرَبَتْ امْرَأَتُهُ عَلَى قَبْرِهِ فِسْطَاطًا، فَأَقَامَتْ عَلَيْهِ سَنَةً».

هَكَذَا قِيلَ: «مَاتَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ».

وَمَرَّةً، قِيلَ: «مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ».

* هَذَا اضْطِرَابٌ مُنْكَرٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، فَلَا تَصِحُّ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

* ثُمَّ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى مَنْهَجِ آلِ الْبَيْتِ فِي الدِّينِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ: مِثْلُ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الشَّنِيعَةِ، أَنْ تَضْرِبَ امْرَأَةُ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، قُبَّةً عَلَى قَبْرِهِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَهِيَ خَارِجُ بَيْتِهَا، فَهَذَا: أَتَيْنَ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، أَنْ تَمُوتَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِلْعِدَّةِ، وَهِيَ تَعْرِفُ هَذَا الْحُكْمَ، فَكَيْفَ تَتْرُكُهُ، وَتَمُوتُ فِي الْمَقْبَرَةِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، فَهَذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْ آلِ الْبَيْتِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

* فَهَذَا لَا يُعْقَلُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، أَنْ يَفْعَلُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُنْكِرُهَا!.

* وَذَلِكَ لِإِتْنَهُمْ: مُتَأَصِّلُونَ عَلَى التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي حَيَاتِهِمْ كُلِّهَا.

* فَهِيَ قِصَّةٌ مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ، عَنْ آلِ الْبَيْتِ.

* وَقَدْ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ: «عِمَارَةُ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٤٦)؛ حَيْثُ قَالَ: (وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ مَمْنُوعًا أَيضًا، مَرْدُودٌ بِقَوْلِ الْهَاتِفَيْنِ: «هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا؟ بَلْ يَسُؤُوا فَاَنْقَلَبُوا»).

* فَالْقِصَّةُ: فِيهَا زَرَايَةُ عَلَى زَوْجَةِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، وَهِيَ كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، بَلْ وَعَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُؤْجُودِينَ حِينَئِذٍ كُلِّهِمْ.

* فَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ لَا تَصِحُّ، فَإِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ، أَعْلَمَ: بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَكْمَلَ عَقُولًا، وَأَثْبَتَ قُلُوبًا، مِنْ أَنْ يَقَعَ لَهُمْ مِثْلُ: هَذِهِ الْقِصَّةِ... وَأَهْلُ الْبَيْتِ: أَوْلَى مَنْ يُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

* هَذَا مَعَ عِلْمِنَا: أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، بَلِ الْقِصَّةُ بِنَفْسِهَا فِي ذِكْرِ كَلَامِ الْهَاتِفَيْنِ، تَدُلُّ عَلَى قُبْحِ ذَلِكَ الصَّنْعِ، وَلَكِنْ رَأَيْنَا حَقًّا عَلَيْنَا الذَّبَّ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام. اهـ.

فَهَذِهِ الْقِصَّةُ، لَا تَصِحُّ عَنْ آلِ الْبَيْتِ، مُطْلَقًا.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «عِمَارَةِ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ١٠٤): (وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهَذِهِ الْقِصَّةُ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَامَ لَهَا وَزَنٌ أَصْلًا، فَلَوْ صَحَّتْ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ، لَمَا كَانَتْ دَلِيلًا، عَلَى الْجَوَازِ؛ إِذْ لَيْسَتْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي شَيْءٍ). اهـ.

* فَهَذِهِ الْقِصَّةُ، تُخَالِفُ مِنْهَجَ آلِ الْبَيْتِ، فَلَا تَصِحُّ عَنْهُمْ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «عِمَارَةِ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٦١): (وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ: لَا تَصِحُّ أَبَدًا، فَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَبْعُدُ جَدًّا، أَنْ يَقَعَ مِثْلُ هَذَا مِنْهُمْ؛ إِذْ زَوْجَةُ الْحَسَنِ: هِيَ بِنْتُ عَمِّهِ: فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ ﷺ).

* وَيَوْمَ مَاتَ الْحَسَنُ، كَانَ بَنُو أَخِيهَا أَحْيَاءَ، وَكَذَلِكَ: غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ.
* فَلَوْ فَرَضْنَا: أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهَا نَهْيٌ، لَكَانَ بَعِيدًا أَنْ لَا يَكُونَ بَلَّغُهُمْ.
* وَلَا شَكَّ أَنَّ ضَرْبَ قُبَّةٍ عَلَى قَبْرِ لِأَجْلِهِ، وَأَكْمَلَتْ فِيهَا سَنَةً، أَشَدُّ مِنْ مُطْلَقِ كَثْرَةِ الزِّيَارَةِ.

* فَحَاشَا السَّيِّدَةَ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ، أَنْ تَصْنَعَ ذَلِكَ.

* وَحَاشَا: أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ هَذَا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ نَاصِبِيٍّ^(١)، خَبِيثٌ، وَضَعَ هَذِهِ الْقِصَّةَ.

(١) وَوَضَعَهَا: شَيْعِيٌّ، خَبِيثٌ، وَهَذَا لَا يُسْتَبَعَدُ أَيْضًا.

* وَحَاشَا فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ جَزَعًا، مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا، أَوْ طَمَعًا فِي حَيَاتِهِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ حِكَايَةُ، قَوْلِ الْهَاتِفَيْنِ: «هَلْ وَجَدُوا مَا طَلَبُوا؟ بَلْ يَسُؤُوا فَاَنْقَلَبُوا» . اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ رحمته الله فِي «عِمَارَةِ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٦٢): (أَمَّا نَحْنُ، فَتَقُولُ: أَهْلُ الْبَيْتِ، أَعْلَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صلوات الله عليهم، وَدِينِهِ، وَأَعْقَلُ، وَأَكْمَلُ، وَأَثْبَتُ مِنْ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُمْ: هَذَا. * عَلَى أَنَّنا نَعْلَمُ: أَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِينَ، وَأَنَّ فِعْلَهُمُ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى جَوَازِهِ.

* وَإِنَّمَا رَأَيْنَا مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نَذَبَ عَنْهُمْ هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ لَا دَلَالَهَ فِيهَا، عَلَى مَسْأَلَةِ الْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ فِعْلَ غَيْرِ الْمَعْصُومِ، لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ). اهـ. * فَهَذِهِ الْقِصَّةُ، تُخَالِفُ أَصُولَ آلِ الْبَيْتِ، فَلَا تَصِحُّ.



فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة	الرقم الموضوع
٥	(١) الْمُقَدِّمَةُ.....
١١	(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَضْعِيفِ، قِصَّةِ: مَوْتِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَبِسَبَبِ مَوْتِهِ ضَرَبَتْ زَوْجَتُهُ: «الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ فِي مَقْبَرَةِ الْبَقِيعِ»، وَهَذَا التَّضْعِيفُ: عَلَى أَصُولِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، بِالنَّظَرِ فِي إِسْنَادِهَا، وَفِي مَتْنِهَا، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْ آلِ الْبَيْتِ، أَنْ يَفْعَلُوا: هَذِهِ الْبِدْعَةُ الشَّنِيعَةُ.....

